

إشكالية التلوث البيئي في الجزائر

ناصر مراد¹

المخلص :

يشكل التلوث البيئي من أخطر الظواهر التي يشهدها العالم ، و الذي إنعكس سلبا على مختلف القطاعات ، مما يقتضي ضرورة مكافحة هذه الظاهرة ، و ذلك من خلال تدخل الدولة لحماية البيئة. في هذا الإطار يجب البحث عن السبل الناجعة لمكافحة التلوث البيئي . نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز مفهوم التلوث البيئي وأشكاله ، ثم تحديد عوامل إنتشار التلوث البيئي و مختلف أضراره، و في الأخير عرض الإجراءات التي تعمل على مكافحة التلوث البيئي .

الكلمات المفتاح: البيئة، التلوث، الإقتصاد البيئي، الجباية البيئية، حماية البيئة.

المقدمة

أدى النمو المتواصل للنشاط الإقتصادي و ما صاحبه من تطور تكنولوجي و إبتكار تقنيات حديثة لإستغلال الموارد الطبيعية إلى التأثير على البيئة ، و أصبح التلوث البيئي من بين الآفات الخطيرة التي يعاني منها العالم ، بحيث تفاقمت مخاطره و تعددت مظاهره مع إنتقال آثاره إلى كافة الدول . و يتجلى التدهور البيئي في إرتفاع مستويات التلوث مما أدى إلى إتساع ثقب الأوزون و تفاقم ظاهرة الإحتباس الحراري .

لقد إرتبطت إشكالية البيئة في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الإقتصادية و الإجتماعية المنتهجة منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات حيث أهملت الإعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي و تدهور الإطار المعيشي للأفراد ، بالإضافة إلى مخاطر التصحر و تدهور الغطاء النباتي . و خلال التسعينات شهدت الجزائر إصلاحات إقتصادية من خلال الإنتقال إلى إقتصاد السوق و السعي إلى الإندماج في الإقتصاد الدولي و رغم إدراك الحكومة بأهمية البيئة إلا أنه تفاقم حدة التلوث البيئي . في هذه الاوضاع أصبح من الضروري إتخاذ إجراءات لتخفيف مستوى التلوث ، في هذا السياق نضع الإشكالية التالية : ما هو واقع التلوث البيئي في الجزائر ؟ و ما هي الإجراءات الكفيلة لمواجهته ؟

و لمعالجة هذه الإشكالية سنستعرض العناصر التالية :

- مفهوم التلوث البيئي و أشكاله
- عوامل إنتشار التلوث البيئي
- أضرار التلوث البيئي
- إجراءات مكافحة التلوث البيئي

¹ أستاذ محاضر كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير . جامعة البليدة

1 : مفهوم التلوث البيئي و أشكاله

يرتبط التلوث البيئي باختلال النظام الإيكولوجي حيث أن كفاءة هذا النظام تنخفض عند حدوث تغير في الحركة التوافقية للعناصر المكونة له ، فالتلوث البيئي هو (حدوث تغير أو خلل في الحركة التوافقية التي تتم بين مجموعة العناصر المكونة للنظام الإيكولوجي بما يفقده القدرة على إعالة الحياة)² و يترتب على ذلك عدة أضرار بالنظام البيئي و التي تنتج عن سلوك الإنسان في سعيه لتعظيم إشباعه المادي من خلال تكثيف إستغلاله للبيئة كمصدر للموارد المادية و كوعاء لإلقاء نفاياته. و ينجم التلوث البيئي نتيجة طرح نفايات الإنتاج و الإستهلاك في النظام الإيكولوجي بأحجام تفوق قدرة إستيعابها خاصة إذا كانت مواد معقدة يصعب التعامل معها أو مواد سامة ضارة بالبيئة .

يعرف المشرع الجزائري التلوث البيئي أنه (كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة ، يتسبب فيه كل فعل يحدث وضعية مضرة بالصحة و سلامة الإنسان و النبات و الحيوان و الهواء و الجو و الماء و الأرض و الممتلكات الجماعية و الفردية)³ .

من الناحية الإقتصادية يعتبر التلوث البيئي نوعا من أنواع فشل السوق في تحقيق الكفاءة و تخصيص الموارد إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية للمنافع و التكاليف الخارجية⁴ .

يمكن تصنيف التلوث البيئي إلى أربع أشكال رئيسية هي : التلوث الهوائي ، التلوث المائي ، التلوث الأرضي و التلوث السمعي .

1.1 التلوث الهوائي :

يشكل الهواء من أهم الموارد البيئية حيث لا يمكن لأي كائن حي الإستغناء عنه ، و من أكثر أشكال التلوث البيئي إنتشارا لسهولة إنتقاله من منطقة إلى أخرى و خلال فترة زمنية قصيرة . و يعرف المشرع الجزائري التلوث الهوائي على أنه (إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب إنبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة من شأنها التسبب في أضرار و أخطار على الإطار المعيشي)⁵ . و يحدث التلوث الهوائي عندما تتواجد جسيمات في الهواء و بكميات كبيرة بحيث لا تستطيع الدخول في النظام البيئي و تشكل ضررا على العناصر البيئية .

2.1 التلوث المائي :

يمثل الغلاف المائي أكثر من 70 % من مساحة الكرة الأرضية ، و تكمن أهمية المياه في كونها مصدر هام و ضروري للحياة و أي ضرر يلحقها سيهدد إستمرارية الحياة . و نقصد بالتلوث المائي إحداث خلل و تلف في نوعية المياه بحيث تصبح غير صالحة للإستعمال ، و يعرفه المشرع الجزائري (إدخال أية مادة في الوسط

(²) زين الدين عبد المقصود غنيمي ، قضايا بيئية معاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2000 ، ص 148 .
(³) المادة رقم 04 من القانون رقم 10-03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الصادر بتاريخ 2003/07/20 ، الجزائر .

(⁴) أحمد محمد مندور ، أحمد رمضان نعمة الله ، المشكلات الإقتصادية للموارد و البيئة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، بدون سنة النشر ، ص 34 .

(⁵) المادة 04 من القانون رقم 10-03 ، مرجع سابق .

المائي من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية و الكيميائية و البيولوجية للماء ، و تتسبب في مخاطر على صحة الإنسان ، و تضر بالحيوانات و النباتات البرية و المائية و تمس بجمال الموقع أو تعرقل أي إستعمال طبيعي آخر للمياه)⁶ .

و لقد أصبح التلوث المائي ظاهرة منتشرة في العالم نتيجة لحاجة التنمية الإقتصادية المتزايدة للمواد الأساسية و التي يتم نقلها عبر البحار . كما أن معظم الصناعات توجد على سواحل البحار و التي قد تلقي بنفاياتها السائلة في البحار مما يؤثر سلبا على الثروة السمكية .

3.1 التلوث الأرضي :

تشكل الأرض مصدرا أساسيا للغذاء و مجال للتهيئة العمرانية مما يقتضي ضرورة حمايتها من التلوث و التدهور ، إلا أن زيادة إستخدام المبيدات و الأسمدة يؤثر سلبا على إنتاجية الأرض خاصة الأسمدة النيتروجينية التي تؤدي إلى تلوث التربة بالمواد الكيميائية و تدهور مقدرتها البيولوجية ، كما أن زيادة النشاط الصناعي أدى إلى زيادة النفايات الصلبة و التي قد تلقى على الأرض أو تدفن في باطنها ، مما يؤثر سلبا على الإنسان و الحيوان و النبات .

4.1 التلوث السمعي :

لقد أصبحت الضوضاء مشكلة بيئية خطيرة لما تسببه من أخطار نفسية و صحية ، و يرتبط التلوث السمعي بالمناطق الحضرية و الصناعية أين يتزايد إستخدام المعدات و المركبات و الآلات التكنولوجية الحديثة . و يقصد بالتلوث السمعي (مزيج من المعلومات و الأصوات غير المتجانسة و غير المرغوبة ذات طاقة تؤثر على قدرة الوعي لتمييز المعلومات و الأصوات و تسيئ إلى صحة الأجهزة السمعية و تؤثر على مهام الجهاز العصبي)⁷ .

و تسبب الضوضاء في التوتر الإنساني بالإضافة إلى الضغوط المؤثرة على النشاط العضلي و الفكري للعمال مما يؤدي إلى تخفيض قدرتهم الإنتاجية .

و من مظاهر تلوث البيئة ما يلي :⁸

- إرتفاع درجة حرارة الأرض
- تدهور الكائنات الطبيعية
- تآكل طبقة الأوزون
- تدهور التربة و نوعية المياه

(⁶) نفس المرجع .

(⁷) سلام إبراهيم عطوف كبة ، صيانة البيئة الوطنية مهمة ملحة ، مجلة إلكترونية، العدد 15 : 2004 :

WWW.ULUM.NL

(⁸) بوفاسة سليمان ، المحافظة على البيئة لأجل تنمية مستدامة ، مجلة جديد الإقتصاد ، العدد 03 ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2008 ، ص ص 191-192 .

2 عوامل إنتشار التلوث البيئي

لقد إرتبطت إشكالية تدهور البيئة في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الإقتصادية و الإجتماعية المنتهجة منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات حيث أهملت الإعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي و تدهور الإطار المعيشي للأفراد . بالإضافة إلى مخاطر التصحر و تدهور الغطاء النباتي . و خلال التسعينات شهدت الجزائر إصلاحات إقتصادية من خلال الإنتقال إلى إقتصاد السوق و السعي إلى الإندماج في الإقتصاد الدولي . و رغم إدراك الحكومة بأهمية البيئة إلا أنه تفاقم حدة التلوث البيئي و ذلك راجع إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي :

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية : منذ الإستقلال إلى غاية الثمانينات إهتمت الدولة الجزائرية بعمليات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية إلا أنها أهملت قضايا البيئة بحيث لم تدرج ضمن المخططات التنموية .
- قيام صناعة تعتمد على الإستهلاك المكثف للطاقة: تمتلك الجزائر ثروة نفطية و غاز طبيعي هام، مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الإستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد و الصلب و قطاع البتروكيماويات و ترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن إحترق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات . و قد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من إنبعاث الغازات . و تشكل الأنشطة الصناعية من أكثر الأنشطة تلويثا للبيئة ، بحيث تعمل الصناعة على تحويل الموارد الإقتصادية من صورة غير ملوثة للبيئة إلى صورة أكثر تلويثا للبيئة و ذلك من خلال الغازات و النفايات الصناعية⁹.
- ضعف مستويات جمع و تسيير النفايات : تتكفل الجماعات المحلية بجمع النفايات المنزلية على مستوى البلديات إلا أننا نلاحظ ضعف مستوى جمع هذه النفايات مما أدى إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن و بالتالي ساهم في تلوث البيئة . و العوامل التي أدت إلى هذا الوضع تتمثل فيما يلي:
 - * عدم كفاية الوسائل المادية و البشرية للتكفل بجمع النفايات المنزلية .
 - * إنخفاض أجور عمال النظافة و نقص التحفيزات المادية و المعنوية لهذا العمل المعرض لعدة أمراض و مخاطر مهنية .

- * عدم إحترام المواطنين مواعيد إخراج نفاياتهم و كذلك الأماكن المخصصة لها .
 - * وجود أحياء عمرانية فوضوية مما أدى إلى تراكم النفايات في جوانب الطرقات .
- بالإضافة إلى ذلك لا توجد إستراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية و الصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة¹⁰، بحيث تلجأ المصالح المعنية إلى حرق النفايات مما يؤثر سلبا على البيئة، بالمقابل لا توجد عملية رسكلة النفايات و الإستفادة من النفايات القابلة للإسترجاع .
- ضعف برامج إعادة التطهير وإستغلال مياه الصرف : توجد في الجزائر 46 محطة لإعادة تطهير مياه الصرف ، هذه المحطات تعاني من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب و قلة الصيانة و سوء الإستغلال و نقص

(⁹) محمد فوزي أبو السعود و آخرون ، مقدمة في إقتصاديات الموارد و البيئة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 397.
(¹⁰) وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة الجزائر ، 2001 ، ص 46 .

الغلاف المالي المخصص لها ، مما أدى إلى ضعف مردوديتها و الذي ساهم في
المتقلبة عن طريق المياه و تفاقم درجة التلوث .

- سوء إستغلال موارد الطاقة : تؤدي الطاقة دورا هاما في التنمية الإقتصادية ، بالمقابل تشكل خطرا على سلامة البيئة من خلال ظاهرة الإحتباس الحراري ، في هذا المجال فإن سوء إستغلال الطاقة يكمن في زيادة إستهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الإستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ليصل إلى 12 مليون طن سنة 2006¹¹ . و كذلك نقص الإعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية و الطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح .

- النمو الديمغرافي : تشكل الضغوطات الديمغرافية من أهم أسباب المشاكل البيئية ، في هذا المجال نجد توسع العمران أدى إلى تقليص الغابات و الأراضي الزراعية ، بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة لزيادة إستهلاك الطاقة . و بالتالي يساهم النمو الديمغرافي في التدهور البيئي و ذلك من خلال ما يلي :

- زيادة الضغوطات على الموارد الطبيعية
- غياب سياسة تنموية متوازنة بين المدينة و الريف أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى مما شكل ضغوطات على هذه المدن و أدى إلى توسع العمران على حساب الأراضي الزراعية .
- عدم مراعاة التهيئة العمرانية المنجزة للمقاييس العصرية للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي و المساحات الخضراء .
و قد أدت العوامل السابقة إلى تفاقم التلوث بجميع أشكاله (الهواء ، الماء ، التربة ، الضوضاء) ، و تتمثل مصادر تلوث البيئة فيما يلي :

- النفايات : تشكل النفايات المنزلية و الصناعية إحدى مصادر التلوث البيئي خاصة في حالة حرقها إذ تلوث الهواء بالدخان و الغازات ، أو حالة التخلص منها في البحار إذ تلوث المياه .
- المبيدات الكيماوية : تشكل المبيدات الكيماوية مصدرا للتلوث مما يشكل خطرا على حياة الإنسان و محيطه بحيث تتسبب في مضاعفات و آثار جانبية تؤثر سلبا على الإنسان و الحيوان و النبات .
- ضجيج السيارات : لقد أصبح الضجيج مصدرا خطيرا للتلوث بحيث مرور السيارات في الشوارع و حركة الطائرات في المطارات و تنقل القطارات تجلب صوت غير مرغوب فيه لا يمكن تجنبه مما يؤثر على راحة الإنسان النفسية و العصبية .
- البناء الفوضوي : يشكل البناء الفوضوي عاملا مساعدا في تلوث البيئة من خلال إنشاء مساكن لا تخضع لأي إشراف و لا تتوفر على شبكات صرف المياه الصحي و المرافق الضرورية للعيش ، لذلك تصبح محطات للتلوث و هذا على حساب المساحات الخضراء .

(¹¹) وزارة الطاقة و المناجم

3 أضرار التلوث البيئي

يؤدي التلوث البيئي إلى عدة أضرار يمكن تصنيفها إلى تدهور البيئة ، أضرار إقتصادية و إجتماعية .

1.3 تدهور البيئة : و ذلك من خلال ما يلي :

- تفاقم ظاهرة الإحتباس الحراري بحيث أدى إلى إنقلاب النظام الكوني بحيث عدم إنتظام الفصول و حدوث الفيضانات في بعض المناطق و الجفاف في مناطق أخرى من العالم .
- تخسر الأرض سنويا 25 مليار طن من التربة¹² بسبب الأحوال الجوية ، مما يؤدي إلى تضائل مساحة الأرض الزراعية و الذي يعني إستعمال المزيد من الأسمدة و المبيدات التي تؤدي إلى تلويث مصادر الحياة .
- يؤدي تدهور التربة إلى نقص المواد الغذائية الضرورية لنمو الإنسان مع إختفاء أنواع نباتية هامة و إنقراض عدة حيوانات .

- إحداث ثقب في طبقة الأوزون مما أدى إلى تعرض الأرض للأشعة فوق البنفسجية الضارة .
- أثرت الحوادث البيئية مثل بقعة النفط لناقلة أكسون فالديز في ألaska ، و التسرب الإشعاعي في مفاعل تشيرنوبيل في أوكرانيا ، و تسرب أنابيب النفط في شمال روسيا إلى أضرار فادحة للبيئة محليا و إقليميا .

2.3 الأضرار الإقتصادية :

تتمثل التكاليف البيئية في كافة عناصر التكاليف الخاصة بتخفيض الفاقد في الموارد الإقتصادية المتاحة فضلا عن تكلفة معالجة المخلفات بكافة أنواعها بالإضافة إلى تكلفة إيجاد منتوجات صديقة للبيئة¹³ . و تتحدد التكاليف البيئية على المستوى الكلي في التضحيات الإقتصادية التي تتحملها الدولة نتيجة الأضرار البيئية المترتبة عن ممارسة أفراد المجتمع و مختلف القطاعات للأنشطة و التي يترتب عليها آثار ضارة بالبيئة . أما على المستوى الجزئي فتتحدد التكاليف البيئية في التضحيات الإقتصادية التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها بتنفيذ برامج حماية البيئة سواء بطريقة إلزامية أو إختيارية .

و يؤدي التلوث البيئي إلى عدة أضرار تعرقل عملية التنمية الإقتصادية ، و ذلك من خلال ما يلي :

- إنخفاض إنتاجية الأنظمة الطبيعية المستغلة إقتصاديا كالزراعة و صيد الأسماك .
- إرتفاع تكاليف إستعمال البيئة الطبيعية مثل إرتفاع تكاليف معالجة مياه الشرب .
- إرتفاع تكاليف الإنفاق في مجال تخفيض و معالجة الأضرار الناتجة عن التلوث قصد حماية البيئة .
- التكلفة المباشرة و غير المباشرة الناتجة عن ضياع المواد الأولية و موارد الطاقة .

3.3 الأضرار الإجتماعية و الصحية :

إن تفاقم التلوث البيئي بجميع أشكاله (الهواء ، الماء ، التربة ، الضوضاء) ساهم في زيادة حدة الأمراض مما أثر سلبا على الحالة الصحية لأفراد المجتمع .

(¹²) رداوية معمر ، التكلفة المالية للحماية من التلوث البيئي حالة الجزائر ، رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2006 ، ص 51 .

(¹³) أحمد زغار ، المتطلبات النظرية عن التكاليف البيئية ، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد 12 ، 2005 ، ص 210 .

- الأمراض المرتبطة بتلوث الماء : تشكل الأمراض التي تنتقل عدواها عبر المياه مشكلة عويصة من مشاكل الصحة العمومية ، ومن أهم هذه الأمراض نجد : التيفوئيد ، الكوليرا ، التهاب الكبد و الدفتريا . و تتمثل أسباب هذه الأمراض في تدهور شروط النظافة بالنسبة لمياه الشرب و عدم توفر شبكات الصرف الصحي .

- الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء :

يؤدي تلوث الهواء إلى الإصابة بالأمراض الخاصة بالتنفس و الصدر ، ومن أهم هذه الأمراض نجد : الربو ، الحساسية ، التهاب القصبة الهوائية .

الأمراض النفسية : يؤدي تلوث البيئة إلى شعور الفرد بعدم الراحة و الإصابة بأمراض نفسية حادة نتيجة التوتر العصبي ، الأرق في النوم ، الشعور بالضيق و فقدان التركيز و الإستيعاب .

4 مكافحة التلوث البيئي في الجزائر

إن مكافحة التلوث البيئي يتطلب بالضرورة تدخل الدولة بحيث إذا إستطاعت الدولة إجبار الملوثن على تحمل تكلفة تلويثهم للبيئة فإنهم سوف يراجعون سلوكهم و حجم نشاطهم ¹⁴ .

و عملت الجزائر على مواجهة التلوث البيئي في الثمانينات فقد تم إصدار أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 و الذي يهدف إلى ما يلي ¹⁵ :

- حماية الموارد الطبيعية

- إتقاء كل شكل من أشكال التلوث البيئي و مكافحته

- تحسين إطار المعيشة و نوعيتها

و يعمل قانون حماية البيئة على إدماج الإنشغالات البيئية في مسار التنمية الوطنية ، حيث تنص المادة رقم 03 على (تقضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الإقتصادي و متطلبات حماية البيئة و المحافظة على إطار معيشة السكان) . و يشمل قانون حماية البيئة على عدة مواد في إطار تبني سياسة وطنية لحماية البيئة ، بحيث يحدد الهيئات المكلفة بتطبيق هذه السياسة و كيفية أداء مهامها ، كما حدد الأوساط الطبيعية التي يجب حمايتها ، بالإضافة إلى تحديد الأعمال التي تعد منافية لمقتضيات حماية البيئة ، و كذلك التدابير الجزائية في حالة الإخلال بأحكام هذه القوانين .

و في سنة 1997 إزداد الوعي الرسمي بخطورة التلوث البيئي في الجزائر بحيث أعتمد المخطط الوطني لتسيير و حماية البيئة ، و الذي يعمل على تبني التخطيط البيئي ، و يهدف إلى ما يلي : ¹⁶

- تعزيز الإطار القانوني و المؤسساتي

- تخفيض التلوث و الأضرار البيئية

- المحافظة على التنوع البيولوجي و المواقع الطبيعية

(¹⁴) محمدي فوزي أبو السعود و اخرون ، مرجع سابق ، ص 387 .

(¹⁵) المادة 01 القانون رقم 83-03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة .

(¹⁶) Ministère de l'intérieur, Environnement en jeux , défis, Revue des collectivités locales , n 2 , 1997 , Alger , p 23.

- تكوين و إعلام و تحسيس الجمهور

- تعزيز التنظيم و وسائل العمل

- إحياء التعاون الدولي .

و في سنة 2003 صدر القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، و الذي يتعلق بخضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها ، و الأخطار التي تترتب عن إستغلالها بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة و الوزير المعني .

و يهدف هذا القانون على ما يلي :¹⁷

- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة ، و العمل على ضمان إطار معيشي سليم .

- الوقاية من كل أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة و ذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها .

- إصلاح الأوساط المتضررة

- ترقية إستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة ، و كذلك إستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء .

- تدعيم الإعلام و التحسيس و مشاركة الجمهور في تدابير حماية البيئة .

و يعمل القانون 10/03 على حماية البيئة في الإطار الشامل بحيث يركز على المبادئ التالية :¹⁸

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي : من خلال تجنب إلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي.

- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية : من خلال تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء و الهواء و الأرض .

- مبدأ الإستبدال : من خلال إستبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطر عليها . و يختار هذا النشاط الأخير حتى و لو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية .

- مبدأ الإدماج : من خلال دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة و التنمية المستدامة عند إعداد المخططات و البرامج القطاعية و تطبيقها .

- مبدأ النشاط الوقائي و تصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر . و يلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف .

- مبدأ الملوث الدافع : الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات تدابير الوقاية من التلوث و التقليل منه و إعادة الأماكن و بيئتها إلى حالتها الأصلية .

و نظرا لغياب سياسة بيئية واضحة و تفضيل المنطق التنموي على الإعتبارات البيئية ، مما أدى إلى عدم الإهتمام ، بالوسائل الإقتصادية لحماية البيئة من برامج و رسوم بيئية ، لذلك لم تعرف الرسوم البيئية إزدهارا في الجزائر إلا حديثا ، ففي سنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة و الخطيرة على البيئة ، و الذي تم تعديله حسب قانون المالية لسنة 2000 بحيث يطبق لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة

(¹⁷) المادة 02 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

(¹⁸) المادة 03 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

للترخيص حسب درجة الأخطار التي تنجم عن إستغلالها ، و التي تصنف إلى ثلاثة أصناف بحيث تخضع إلى ثلاثة مبالغ لكل حجم من أحجام المؤسسة ، إضافة إلى مبلغ رابع خاص بالمؤسسات الخاضعة للتصريح ، و التي تعتبر أقل خطرا من الأصناف الثلاثة السابقة ، و الجدول التالي يوضح قيمة الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة :

جدول رقم 1: الرسم على النشاطات الملوثة و الخطيرة على البيئة (الوحدة دج)

طبيعة المؤسسة المصنفة	مؤسسات مصنفة تشغل أكثر من شخصين	مؤسسات مصنفة تشغل أقل من شخصين
- المؤسسات الخاضعة للتصريح	9.000	2.000
- المؤسسات الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	20.000	3.000
- المؤسسات الخاضعة لترخيص الوالي المختص	90.000	18.000
- المؤسسات الخاضعة لترخيص وزير البيئة	120.000	24.000

المصدر : قانون المالية لسنة 2000 .

بالإضافة إلى المبالغ الموضحة في الجدول السابق ، فإنه يتم تطبيق معامل مضاعف يتراوح ما بين 1 و 10 يتم ضبطه حسب طبيعة المؤسسة و نشاطها و نوعية النفايات و كمياتها . كما تخصص مداخل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة و مكافحة التلوث .

و قد تأسست في قانون المالية لسنة 1996 إتاة المحافظة على جودة المياه، و التي تحصل لصالح الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية الذي يعمل على ضمان برامج حماية جودة المياه و الحفاظ عليها و تطبق بالمعدلات التالية :

2 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب .

4 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولايات الشمال .

بالإضافة إلى المعدلات السابقة توجد معاملات تتراوح ما بين 1 و 5 حسب الشروط الخاصة بكل منطقة (حجم المدن ، كثافة مياه الصرف نوعية مياه مجاري الصرف ، المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث ، هشاشة وسط إستقبال المياه ، الإستعمال السفلي للمياه) .

و بمقتضى قانون المالية لسنة 2000 أسس رسم التطهير الخاص برفع النفايات المنزلية من أجل تمويل عمليات جمع و تسيير النفايات المنزلية الموكلة للبلديات . و في سنة 2002 أجريت تعديلات على هذا الرسم حيث منح رئيس المجلس الشعبي البلدي السلطة التقديرية في تحديد مبلغ الرسم حسب التقديرات التقريبية لتكاليف إزالة النفايات في إقليمه بعد موافقة وزارة المالية وفق الجدول التالي :

الجدول رقم 2 : الرسم الخاص برفع النفايات المنزلية (الوحدة دج)

طبيعة السكن أو المحل	معدل الرسم السنوي الثابت
- مخصص للسكن	بين 500 و 1.000
- معد لنشاط مهني أو تجاري أو حرفي أو شبه تجاري	بين 1.000 و 10.000
- المخيمات و العربات المقطورة	بين 5.000 و 20.000
- حرفي أو شبه تجاري أو صناعي تفوق كمية النفايات الكمية المحددة في الأصناف أعلاه	بين 10.000 و 100.000

المصدر : قانون المالية لسنة 2002

و للتحفيز على إستعمال البنزين الأقل تلوثا ، ففي سنة 2000 تم إستحداث الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص و الذي يفرض ب 1 دج لكل لتر من البنزين العادي و الممتاز و يخصص إيراده لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث و كذلك لصالح الصندوق الوطني للطرق و الطرقات السريعة و ذلك بالتساوي .

و بمقتضى المادة رقم 205 من قانون المالية لسنة 2002 أسس الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز الحدود القصوى ، و ذلك بتطبيق القيم المحددة في الرسم على النشاطات الملوثة و الخطيرة على البيئة ، و يطبق معامل مضاعف يتراوح ما بين 1 و 5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم ، و يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي :

10 % لفائدة البلديات

15 % لفائدة الخزينة العمومية

75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث

و رغم وجود جباية بيئية في الجزائر إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب و ذلك نظرا للأدوات الجبائية المفروضة التي لها طابع عقابي أكثر منه تحفيزي ¹⁹ ، بالإضافة إلى قلة الموارد المحصلة بحيث أنها غير كافية لتغطية الأضرار البيئية و تحسين الإطار المعيشي للأفراد . كما أن حصيلة الرسم التكميلي على التلوث

(¹⁹) باشي أحمد ، دور الجباية في محاربة التلوث البيئي ، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 9 ، كلية العلوم

الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 146

الجوي ذي المصدر الصناعي و كذلك حصيلة الرسم المطبق على الوقود غير موجهة بصورة كلية لأغراض إيكولوجية ، مما يؤدي إلى إضعاف الموارد المالية لمكافحة التلوث و إبعاد الرسوم البيئية عن أهدافها الحقيقية المتمثلة في حماية البيئة ، و يؤدي هذا الوضع إلى تضخيم الرسوم البيئية مما يعيق التنمية الإقتصادية²⁰ . لذلك يجب إرساء ثقافة بيئية و الإهتمام بنشر الوعي البيئي لدى كافة فئات المجتمع ، و القيام بإصلاح جبائي أخضر شامل على النظام الجبائي الجزائري من خلال توسيع عدد الأوعية ذات العلاقة بالتلوث البيئي و تكتيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة .

الخلاصة

يشكل حماية البيئة ضرورة حتمية للحفاظ على الموارد الإقتصادية و تحسين الإطار المعيشي للأفراد، و رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار حماية البيئة إلا أن ذلك لم يرق إلى المستوى المطلوب ، و لتفعيل ذلك المسعى نضع التوصيات التالية :

- إدخال البعد البيئي في الخطط و السياسات و كذلك في السلوك الإداري و الثقافة الإدارية للمؤسسات الإقتصادية.

- الإعتماد على أدوات الإقتصاد البيئي في إدارة الإقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الإقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو و يتجاهل الأضرار البيئية و الإجتماعية .

- مواجهة التحديات البيئية الحضرية مثل نوعية الهواء في المناطق الحضرية ، و إدارة النفايات المنزلية و الصناعية .

- التقليل من أنماط الإستهلاك المفرط ، و تطوير أساليب إنتاج نظيفة و رفيقة بالبيئة بحيث تخلف الحد الأدنى من النفايات .

- تحديث طرق إدارة الموارد الطبيعية بحيث تركز على حقوق المجتمعات و القطاعات المختلفة في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية .

- تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة والعدالة الإجتماعية مع ضرورة ربط حرية التجارة بالتنمية المستدامة و جعل العولمة عنصرا إيجابيا للتنمية الإجتماعية و الإقتصادية من خلال الإهتمام بالتكاليف الإجتماعية لسياسات تحرير التجارة ، و تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

- ضرورة المصادقة على الإتفاقيات البيئية التي تم إعتماها خاصة بروتوكول كيوتو للتغير المناخي و بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية .

المراجع

1- أحمد زغدار ، المتطلبات النظرية عن التكاليف البيئية ، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة ، كلية العلوم

(²⁰) وناس يحي ، تبلور التنمية المستدامة من خلال التجربة الجزائرية ، مجلة الحقيقة ، العدد الثاني ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أدرار ، 2003 ، ص 237 .

- الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد 12 ، 2005 .
- 2- أحمد محمد مندور ، أحمد رمضان نعمة الله ، المشكلات الإقتصادية للموارد و البيئة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، بدون سنة النشر .
- 3- باشي أحمد، دور الجباية في محاربة التلوث البيئي ، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 09 ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 .
- 4- بوفاسة سليمان ، المحافظة على البيئة لأجل تنمية مستدامة ، مجلة جديد الإقتصاد ، العدد 03 ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2008 .
- 5- رداوية معمر ، التكلفة المالية للحماية من التلوث البيئي . حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2006 .
- 6- زين الدين عبد المقصود غنيمي ، قضايا بيئية معاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2000 .
- 7- سلام إبراهيم عطوف كبة ، صيانة البيئة الوطنية مهمة ملحة ، مجلة إلكترونية ، العدد 15 ، 2004 : WWW.ULUM.NL
- 8- القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة .
- 9- القانون رقم 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 .
- 10- القانون رقم 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 .
- 11- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- 12- محمد فوزي أبو السعود و آخرون ، مقدمة في إقتصاديات الموارد و البيئة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2005 .
- 13- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة، الجزائر، 2001 .
- 14- وزارة الطاقة و المناجم ، الجزائر .
- 15- وناس يحي ، تبلور التنمية المستدامة من خلال التجربة الجزائرية ، مجلة الحقيقة ، العدد الثاني ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أدرار ، 2003 .
- 16- Ministère de l'intérieur, Environnement enjeux , défis, Revue des collectivités locales , n 2 , Alger , 1997